احد وعشرون سهما سهم منها للصالح كما مر والمراد انه كان يجوز له ان ياخذ ذلك لكن لم ياخذه وانما كان ياخذ خمس الخمس كما مر في حياته متعلق بتلزمه مما كان ياخذ اي من وقف كان ياخذه وهذا هو الظاهر معتمد **فصل** في الجزية وهي لغة اسم لخراج مجعول على اهل الذمة وشرعا مال يلتزمه الكافر بعقد على وجه مخصوص وقدرها بعقب الجهاد لان الله تعالى عبر قبالها باعطائها في قوله تعالى حتى يعطوا الجزية تطلق اي شرعا بمعنى القضا اي الالزام ان تهم يرودونها او من القضاء بمعنى الحكم لان الله تعالى قضى عليهم بها من مجوس هجر اي هجر البحرين وقال سكنوها بضم البين وقوله والصبغة اظهارا في محل الاضمار ايجابا خبر لتكون محذوفة اي تكون ايجابا وقبولا عطف عليه وربما يخلهم ذلك على الاسلام اي بسبب ما فيها من مخالطة المسلمين ورؤية محاسن الشريعة سم بلتزامها اي ولو قبل الاعطاء فتكف عنهم اذا التزموها وان ناخر اعطاؤهم لها كما لا يخفى بدارنا مثلا يريد به انه لا يشترط الا بدارنا بل لو رضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب صحت ثم المراد بدارنا غير الحجاز كما سيأتي سم فحكمنا مفرد مضاف فيعم ولا من وليها اي ولا يصح عقدها من ولي الصبي والمجنون والمناسب لما قبله ان يقول ولا من يولي امرهما فالاصح تلغى زمن الافاقة ان امكن فاذا بلغت ايام الافاقة سنة وجبت الجزية لكنا سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن اجري عليه حكم الجنون في الجمع كما هو المتجه وكذا لو قلت بحيث لا يقابل مجموعها باجرة وطرو جنون انتا الحول كطرو موت انتاه والحاصل انه اذا اطبق جنونه او قلت مدة الافاقة بحيث لا يمكن تلفيقها ولا تقابل باجرة فلا تلزمه الجزية والا لزمته فان بانت ذكورته وقد عقدت له الجزية اي وقع العقد على الاوصاف وصار غير واحد المسيلمة بما اذا عقدت له حال خنوثته فاذا اتضح بتبين صحة العقد على بالغ نفس الامر سم بالمعنى طلبناه بجزية المدة الماضية اي وان كان دفعها في زمن الخنوثة لا يعتد به لكونه اعتقاد فيها على صورة الهبة ح ل ع ا

المنهج

المنهج لاصل اهل الكتاب تقليل الضرب الجزية لاهل الكتاب وتعقد ايضا لمن شك كنا في وقت تهوده او اما اذا علمنا تمسكه بالدين بعد بعثة عيسى عليه السلام فلا تقبل الجزية لغير من تهود بعد بعثة عيسى عليه السلام تمسكه بدين سقطت حرمته نعم يجوز عقد الامان لهم كما ذكروه ح بابه لان باب الامان اوسع من الجزية واما الصابئة اي الصابئة طايفة من النصارى نسبة الى صابئ عم نوح عليه السلام والسامرة فرقة من اليهود نسبة للسامري عابد العجل في اصول دينهم وهي موسى والتوراة وعيسى والانجيل وان خالفوهم في الفروع لو اشكل امرهم اي لم نعلم هل كفرهم اليهود او النصارى امهل حالما اي محتلما اي بالغ ولو باكسن او عدله اي بدله وهو بفتح العين كما في شرح روض قال من المعافرة بالعين المهملة كما في ابن قرقول على التحرير وفي المصباح وفي حج قال بغين معجمة فقد نقل الدارمي عن المهذب كذا في نسخة المولف وفي نسخة الروض المذهب بضم الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الهاء كذا ببعض الهوامش بجد بالعقد معتمد فان قلنا بالعقد لم تسقط اي بل يوخذ القسط من التركة كما سيذكره ويندب للامام اي عند فوتنا حيث امكنته الزيادة فان علم اوظن اجابتهم عليها وجب الا لمصلحة كما سيذكره الثم مماكسة الكافر اي غير الفقير والمماكسة طلب زيادة على الدينار ولها حالتان احديهما ان تعقد على الاوصاف فتستحب المماكسة عند الاخذ وعند العقد ايضا الثانية ان يعقد على الاطلاق فلا يجوز المماكسة عند الاخذ بل عند العقد فقط فيجب ما عقد به سواء استمر حاله ام لا وهذه هي التي في كلام الثم يوخذ اي من الرشيد اما السفيه فلا يجوز عفوه ولا عقد ولية بالاكثر من دينار فلو عقد الرشيد بالاكثر ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اوجههما اللزوم سم ومثله م ر بالمعنى وصحح الغني والمتوسط انه كالتفقة كما في حج المرحومي لكن نقل الاج عن م ر وزي

Copyright © King Saud University